

على الخلاف

ربيع الفتنة

مصر نهو

سياسات الهوية والمسألة الشيعية

كان آخر عهد لمصر بالقضية الشيعية قد تمثل في تصفية صلاح الدين الأيوبي لإرث الدولة الفاطمية كنظام وأيديولوجيا ومذهب منذ ما يقارب تسعة قرون، لتعود هذه القضية من أبواب السلفية ولتصبح مادة دسمة للمزيدات بين الأقطاب

محمد العربي

منذ عهد الدولة الفاطمية (969 - 1171م) لم تعرف مصر مسألة شيعية، ولم يبرز الشيعة كموضوع للسجال الحاد إلا بعد الثورة، التي في ما يبدو كشفت عن خلل كبير يعترى مراكز الإدراك في العقلية المصرية. ومرة أخرى عاد النداء لعودة صلاح الدين، لا لتحرير القدس كما اعتاد أن يراه المصريون، بل لتطهير مصر من «الشيعية الحثالة»، أو هكذا أشارت إليهم جموع السلفيين المتظاهرين أمام منزل القائم بالأعمال الإيراني مجتبي أماني، في الأيام الماضية، التي اتهمت الرئيس محمد مرسي الملحق حافظ القرآن بالسماح لهم بدخول مصر.

ورغم وجود الأزهر على أرضها، الذي يُعد أكبر جامعة سنية في العالم الإسلامي، مع أن تأسيسه كان شيعياً منذ ألف عام، إلا أن المصريين لم يعرفوا أنفسهم على أنهم مسلمون سنة، ولم يكن لهم تصور العوام عن الشيعة في العراق وإيران وغيرهما، غير أنهم مسلمون على مذهب مختلف.

وربما شاب هذه التصورات خرافات شعبية ناتجة بالضرورة من الجهل بهذا الآخر الذي لم يكن يشكل أزمة هوية في

بلد متجانس. لم يكن من المستغرب زواج مسلم سني مسلمة شيعية أو بالعكس. ولا يعرف كثير من المصريين مثلاً أن السيدة تحية كاظم زوجة الزعيم جمال عبد الناصر ابنة تاجر إيراني، ولم يكن ليدهشهم هذا. ولا ينبئنا إعلام الثلاثينيات بجدل مذهبي، عندما تزوج الشاهبور محمد رضا بهلوي ولي عهد إيران الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق. لم يكن للأزهر نصيب من الجدل المذهبي الإسلامي إلا سعيه للتوحيد والتقريب بين المذاهب، فأنشئت تحت رعايته دار للتقريب المذهبي عام 1947. وفي الستينيات، أصدر شيخ الأزهر المؤسس لدار التقريب سابقاً، الشيخ محمود شلتوت، فتواه الشهيرة بجواز التعبد على المذهب الجعفري.

لم تكن الدولة لتتبني خطاباً مذهبياً وهي تُعبر عن مجتمع غير متمذهب، لكن السياسة منذ هذه المرحلة وصاعداً أدت دورها في تشكل الرؤى الدينية للمجتمع. دخل عبد الناصر في صراع إقليمي مع شاه إيران، لكنه لم يستخدم الأزهر في هذا الصراع ولم يتصوره صراعاً مذهبياً بين شيعة وسنة.

وأشعل نجاح الثورة الإيرانية 1979 مشاعر الحماسة داخل المعارضات

اليسارية والإسلامية في كل العالم العربي، رغم أن نظام السادات وقف ضدها واستضاف صديقه الشاه مخلوع لتبدأ القطيعة السياسية بين مصر وإيران. وكان إغلاق جمعية آل البيت في مصر في العام نفسه إيذاناً بدخول المذهبية برأسها في الصراع، بينما رسخ الانغلاق الشيعي الذي بدأ يطغى على النظام الثيوقراطي الحاكم بولاية الفقيه، بحيث صار التشيع رديفاً لإيران، وبالتالي أثار حساسية أجهزة الأمن، وخاصة مع اشتراك مصر في الحرب العراقية الإيرانية إلى جانب بغداد.

ومن هنا جرى التضيق الأمني على

كل أشكال التجمعات الشيعية في مصر، رغم وجودها على هامش المجتمع الذي ظل بعيداً عن هذا الصراع. مع أن الدولة سمحت للسلفية بالتغلغل فيه والعمل، وهو ما راكم تحولات ظهرت في بوادر تميّز وتوترات طائفية بين المسلمين والأقباط.

تدور السلفية حول النقاء العقدي، وهو ما يتطلب الولاء والبراء من المخالفين في سبيل تقنية عقيدة زمرة المؤمنين. وكان عمل السلفية في المجتمع لترسيخ هذا الاتجاه الذي يستدعي رفض الآخر المخرف، سواء من داخل الدين، أو الخارج عنه، فلا يصح الدين إلا

بالتأثير والتكفير. وعلى الرغم أن المسألة الشيعية لم تكن حاضرة بقوة في الخطاب السلفي، غير أنها لم تكن مستبعدة. وفيما كان المصريون في عام 2006 متحمسين للانتصار الذي حققه حزب الله على الجيش الإسرائيلي في حرب تموز 2006 يوماً، كرس شيوخ السلفية جهودهم لحماية سنة مصر من الافتتان بانتصار «الشيعية المخرفين»، فظهرت تسجيلات ترفض الانتصار، ومحاضرات تحذر من المد الشيعي، وهو ما تزامن مع خطاب السلطة المتورطة في حرب التوازنات الاستراتيجية في مواجهة إيران وحلفائها بالتحالف مع



من عبدالناصر إلى «الإخوان»

أعدت الأحداث الطائفية التي شهدتها مصر خلال الأيام الماضية طرح تساؤلات عديدة عن جذور الفتنة الطائفية بين المسيحيين والمسلمين، وهي تساؤلات قديمة تتجدد مع كل حادثة

عبد الرحمن يوسف

يبدو أن حالة الارتباك والتضارب التي تعاملت معها مؤسسة الرئاسة المصرية في قضية معالجة المشكلات بين المسلمين والأقباط أخيراً، سواء الرئيس محمد مرسي أو مساعديه، أعادت طرح تساؤلات عن الجذور السياسية للفتنة الطائفية في مصر.

لقد تعامل رئيس الدولة كمثل أعلى للسلطة السياسية في مصر، والبابا كمثل أعلى للسلطة الكنسية، التي بدأت جيدة ومتفاهمة مع الدولة، في بداية

الأزمة. إلا أن هذه العلاقة تغيرت مع بيان مساعد الرئيس للشؤون الخارجية عصام الحداد، إذ أعلن البابا اعتكافه. وقد ذهب آخرون إلى أن تعامل مساعد الرئيس وبطء الرئاسة راجع إلى خشية هجمة الإسلاميين عليه، نظراً إلى تشابك تفسيرات ما حدث في العباسية بين مهاجمين للكاثوليكية، وسط وجود الأمن واستخدام بعض الأقباط من داخلها لأسلحة وقنابل مولوتوف، وتعددي بعضهم على ممتلكات أهالي العباسية وسط هتافات أغضبت كثيرين من المسلمين.

الباحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يسري العزباوي، يؤكد أن «المقاربات في التعامل مع الملف القبطي برمتها لم تختلف منذ عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حتى اليوم؛ فالجميع ينادون بتطبيق القانون، ولكن لم يقدم حتى الآن أحد للمحاكمة، ولا تزال طريقة التعامل تجري عبر المحور الأمني والديني».

ويبين أنه ما لم يُحاسب الجاني والمحرض ولم يُطبق القانون على الجميع، فلن يكون هناك حل لجذور الفتنة على المدى المنظور.

ويضيف العزباوي سبباً آخر لوجود جذور للفتنة، هو عدم وجود تجديد

للخطاب والفكر الديني الإسلامي والمسيحي، وهو ما يوفر بيئة خصبة ثقافية واجتماعية لتجدد الفتنة في كل حين.

وعن الجذور السياسية، يلفت إلى ضعف مشاركة الأقباط في الحياة البرلمانية المختلفة منذ عهد عبد الناصر حتى الآن، مع ضعف المشاركة في الأحزاب والمجتمع المدني، فضلاً عن وضع الأنظمة كلها مشاكل الأقباط في يد الكنيسة والبطريرك، وهو ما كرس في عهد البابا شنودة الراحل؛ وهي أمور جميعها غيببت الكفاءات القبطية عن المشاركة في المجال العام للمجتمع، معتبراً أن النظام الانتخابي في مصر عقيم.

وينوه العزباوي إلى أن «تقوقع» الأقباط ساعد على عزلتهم، وترسيخ مفهوم أن

الكنيسة أصبحت دولة داخل الدولة. فمن جانب لم تكن استراتيجيات الدولة طوال العقود الماضية تحت على الخروج من هذا التقوقع، ولا كانت الكنيسة يجعلها المساواة يتولون شؤون الأقباط في كل صغيرة وكبيرة تساعد على هذا الأمر. ويشير إلى أن جماعة الإخوان المسلمين موجودة منذ عام 1928، أي ما قبل ثورة تموز 1952، وبالتالي تأثير الحركات الإسلامية لم يظهر إلا بعد محاولة استغلال الرئيس الراحل أنور السادات، لها في مواجهة الناصريين، الأمر الذي جعل بعضها يستخدم خطاباً مهيناً لأنسحاب الأقباط.

بدوره، رأى الخبير في الشؤون القبطية، عبد الله الطحاوي، في حديثه مع «الأخبار» أن خلال الحقبة الناصرية،

كانت الدولة قوية ولها سطوة، وبالتالي لم يكن مسموحاً بأي ممارسة خارج السياق العام للنظام، الذي يمكن وصفه بأنه نظام شبه علماني، حيث لم يكن هناك صيغة محددة لسلوك السلطة في هذا الوقت، وهو ما كان يمثل مؤشر اطمئنان للأقباط، هذا فضلاً عن أن المجتمع نفسه كان أكثر انضباطاً، بمعنى أن المجال العام كان لا يستطيع الخروج بممارسات تخل بأهداف المشروع الاشتراكي القومي.

وكانت الجماعات الدينية كلها منضبطة بهذا الأمر، إما بالوجود في السجن أو بالترام خط الدولة. وفي المقابل، كان لدى الأقباط رجل دين يهتم بالصلاة ولا يدفع بالكنيسة في أمور سياسية، فكانت المعادلة آنذاك زعيماً قوياً ذا